

(Original Article)



دور الإرشاد الزراعي في دعم سياسات الأمن الغذائي بمحافظة العاصمة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية

راضي عبد المجيد الطراونة^{1*}، ماوية أسامة المفتي²¹قسم الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة جرش، 26150، مدينة جرش، المملكة الأردنية الهاشمية.²مستشار وزارة الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية.*Corresponding author e-mail: radi.amtarawneh@yahoo.com

DOI: 10.21608/AJAS.2025.388807.1490

© Faculty of Agriculture, Assiut University

المخلص

استهدف هذا البحث التعرف على دور الإرشاد الزراعي في دعم سياسات الأمن الغذائي بمحافظة العاصمة عمان ، وتم إجراء هذا البحث بمديرية الزراعة بالمحافظة ، وتم جمع البيانات باستخدام أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية لعينة عمدية منتظمة من الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بعمان من المرشدين الزراعيين بلغت (30) مرشد زراعي ، وعدد الإداريين الزراعيين (30) ، بإجمالي عينة شاملة (60) خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر 2024 ، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية ، والوزن النسبي ، ومعامل الارتباط لسبيرمان كأدوات للتحليل الإحصائي لاستخلاص نتائج البحث وتتلخص أهم النتائج في:

اتضح أن بالنسبة لفئات العمر فقد أظهرت النتائج أن الأخصائيين الزراعيين يمثلون الفئة الأكثر عمرا وهي 31-40 سنة ، أما فيما يتصل بالإداريين فقد جاءت الفئة 20-30 سنة ، أما فيما يتصل بالمؤهل الدراسي أظهرت النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة من الأخصائيين الزراعيين حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة 56.6% ، بينما ما يقرب من نصف أفراد العينة من الإداريين حاصلين على تعليم متوسط بنسبة بلغت 53.3% ، ومن حيث مدة الخبرة في العمل الإرشادي الزراعي فقد أوضحت النتائج أن مدة خبرة الأخصائيين الزراعيين بالمجال الزراعي تتراوح ما بين 2-12 سنة بنسبة 40.0% ، في حين جاء الإداريين بمدة خبرة 13-21 سنة بنسبة 50.0% ، وعن الدورات التدريبية الحاصلين عليها الأخصائيين الزراعيين هي سلامة وصحة الغذاء ، والترشيد في استخدام المياه بنسب 33.4% ، 36.6% على الترتيب ، والإداريين بنسب 30.0% ، 40% وهذا يدل على اهتمام الدولة بالأمن الغذائي للمواطنين من حيث توفير تلك الدورات. توصى الدراسة بالعمل على فتح قنوات زراعية تهتم بالأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الإرشاد الزراعي، الأمن الغذائي، السياسات.

المقدمة

يُعدُّ الأمن الغذائي من أبرز القضايا الحيوية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. ويشير بُعد الاستقرار إلى ضرورة استمرار توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه دون تأثر بالصدمات الاقتصادية أو المناخية أو غيرها من العوامل. يُعتبر تحقيق الأمن الغذائي أمراً جوهرياً للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث يُساهم في تحسين مستويات المعيشة، وتقليل معدلات الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، كما يمثل الأمن الغذائي إحدى الركائز الحيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويكتسب أهمية خاصة في الأردن نتيجة شح الموارد الطبيعية وارتفاع كلفة إدارة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. من منظور اقتصادي متقدم، يُنظر إلى الأمن

الغذائي بوصفه منظومة مترابطة تضم عناصر الوفرة والأمن التغذوي والقبول والاستدامة واستخدام الغذاء وإمكانية الوصول والاكتفاء الذاتي والسياسات والتنظيم وسلامة الغذاء، حيث تتكاتف هذه الأبعاد لتشكل البنية التحتية التي تدعم الأمن الوطني الأردني. إن صلابة هذه الأركان لا تؤثر فقط في تأمين الغذاء محلياً، بل تمتد لتشمل استقرار الأسعار، وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الاستعراض المرجعي

أولاً: تعريف الأمن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي مفهوم متشعب واسع النطاق حظي بأهمية بالغة كونه من الناحية اللغوية يتضمن مصطلحين مترابطين ببعضهما البعض، حيث أن الأول يؤثر على الثاني والعكس صحيح فمفهوم الأمن ويعني الطمأنينة وعدم الخوف والثقة وعدم الخيانة. مفهوم الغذاء وهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية جسم الإنسان، ومنه نستنتج أن تعريف الأمن الغذائي يتلخص في الطمأنينة في توافر مواد وعناصر الاستهلاك الغذائي حسب الكميات المطلوبة واللازمة. (المعجم الوسيط، 2004).

كما حددت (FAO) مفهوماً للأمن الغذائي يتسم بالاتساع والمرونة بالقياس إلى المفاهيم التي جرى تطويرها منذ بدء الاهتمام بالقضية، والقدرة على توفير التغذية اللازمة لحياة صحية على أن يتوافر هذا الغذاء مع التفضيلات الغذائية للناس، فالأمن الغذائي يتحقق عندما يتوافر لكل الناس في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والأمن الذي يفي باحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية على نحو يمكنهم من أن يعيشوا حياة صحية سليمة (القبلاوي وعبد الجليل، 2020).

كما يُعرف الأمن الغذائي أيضاً بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد في جميع الأوقات من الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية، مما يضمن لهم حياة نشطة وصحية ويستلزم وجود كميات كافية منه بجودة مناسبة سواء عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد. كما تُعد إمكانية الوصول إلى الغذاء ضرورية، إذ يجب أن يتمكن الأفراد من الحصول على الموارد والحقوق التي تكفل لهم تناول الغذاء المناسب. (Food and Agriculture Organization, FAO:2015).

ثانياً: استراتيجية الأمن الغذائي في الأردن.. التحديات والفرص

يواجه الأردن مجموعة من التحديات التي تؤثر على أمنه الغذائي، من أبرزها ندرة الموارد المائية، حيث يُعتبر الأردن من أكثر الدول جفافاً في العالم، مما يحد من قدرته على التوسع في الإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الأردن بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل التوريد. تُضاف إلى ذلك تأثيرات التغير المناخي، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار، مما يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية. ورغم هذه التحديات، تتوفر فرص كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي في الأردن، من خلال تبني التقنيات الزراعية الحديثة، مثل الزراعة المائية والزراعة العمودية، التي تُمكن من زيادة الإنتاجية مع استخدام أقل للمياه، مما يُسهم في تحقيق قيمة مضافة ويُعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الأردنية.

وتعتبر سلامة الأغذية ذات أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بضمان صحة ورفاهية الأفراد. فمن الضروري فهم أساسيات سلامة الأغذية والتدابير التي يتعين اتخاذها للوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية. وبيان أهمية سلامة الأغذية، والأمراض الشائعة التي تنتقل عن طريق الأغذية، وأسبابها، والمعايير العالمية لسلامة الأغذية، وسلامة الأغذية في سلسلة التوريد، ممارسات سلامة الأغذية للمستهلكين، والاتجاهات والتحديات الناشئة في مجال سلامة الأغذية (ابو الكشك، 2023).

كما تعد سلامة الأغذية جانباً حاسماً لضمان رفاهية المستهلكين لكونها تنطوي على حماية الأفراد من المواد الخطرة الموجودة في الغذاء والتأكد من التعامل مع الغذاء وتخزينه وإعداده بطريقة صحية. إن أهمية سلامة الأغذية تتجاوز مجرد الوقاية من الأمراض المنقولة بالغذاء؛ ويشمل أيضاً الحفاظ على القيمة الغذائية والجودة الشاملة للأغذية التي تستهلك. (أبو عويضة، 2022).

كما يتم حساب مؤشر الجوع العالمي بناءً على أربعة مؤشرات رئيسية: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، ونسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم، ونسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال، ومعدل وفيات الأطفال. وفيما يخص أداء الأردن ضمن المحاور الأربعة الرئيسية لمؤشر الأمن الغذائي لعام 2022؛ جاء أداء الأردن جيداً ضمن محور «القدرة على تحمل تكاليف الغذاء» حيث حقق الأردن المرتبة 42 عالمياً والثالث عربياً ضمن هذا المحور. كما حقق الأردن أداءً مميزاً ضمن محور «الموارد الطبيعية ومواجهة المخاطر»، حيث تصدر الأردن كافة الدول العربية وجاء في المرتبة 36 عالمياً. أما فيما يتعلق بمحوري «جودة الغذاء وسلامته» و«القدرة على توفير الغذاء» أظهر الأردن أداءً ضعيفاً نسبياً من حيث الترتيب؛ حيث جاء الأردن بالمرتبة 64 عالمياً وحصل على المرتبة الـ 9 بين الدول العربية في محور «جودة الغذاء وسلامته»؛ وفيما يتعلق بمحور «القدرة على توفير الغذاء»، جاء الأردن أيضاً بالمرتبة 64 عالمياً والمرتبة 9 عربياً (FAO, 2020).

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني

يواجه القطاع الزراعي في الأردن تحديات كبيرة تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج بما في ذلك الطاقة والنقل ومستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات وقد وصلت الزيادة في أسعار بعض الأصناف من الأسمدة إلى 300 % خلال عام 2021، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف العمالة الزراعية الوافدة وتصاريح العمل هذه التكاليف تجعل القطاع الزراعي طارداً للمزارعين والمستثمرين، مما يؤثر سلباً على المساحات المزروعة والإنتاج الزراعي، كما يعاني القطاع الزراعي في الأردن من شح المياه وتدني الهطول المطري، مما يؤثر على كميات مياه الري المتاحة ويزيد من أسعارها ويشير وزير المياه والري الأردني إلى أن ما يزيد عن 70 ألف دونم صالحة للزراعة في الأغوار لا يتم استغلالها بسبب عدم توفر مياه الري، بالإضافة إلى أن 300 ألف دونم زراعي تحصل فقط على نصف الكميات اللازمة هذا النقص يؤثر سلباً على نوعية التربة ويؤدي إلى انخفاض كمية المحاصيل الزراعية، ويواجه القطاع الزراعي تحديات ناجمة عن عدم ثبات التشريعات وعشوائية إصدار الرخص، مما يزيد من المخاطر التي تواجه المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الزراعة الذكية تحديات بسبب التشريعات القديمة التي لا تتوافق مع التقنيات والأنظمة الحديثة، مما يعيق عمليات الاستثمار في هذا المجال وتحديث وتبسيط اللوائح وتخفيف البيروقراطية يعد من السبل المؤكدة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية للقطاع، وأخيراً فيما يتصل بالبنية التحتية والتسويق يواجه القطاع الزراعي تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي وفقدان خطوط النقل الرئيسية عبر سوريا، مما يقلل من القدرة التنافسية في الأسواق المحلية ويؤدي إلى تراجع الصادرات بالإضافة إلى ذلك، يعاني صغار المزارعين من مشاكل في التسويق الزراعي، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة وتبديد الموارد ضعف البنى التحتية للاتصالات والإنترنت يشكل أيضاً تحدياً أمام تبني التقنيات الحديثة في الزراعة (الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن، 2022).

رابعاً: أبرز التحديات التي تواجه الأردن في مجال الأمن الغذائي كما ذكرها (العويصات، 2024)

1- الموارد المائية المحدودة: يُعتبر شح المياه من أكبر التحديات التي تؤثر على الإنتاج الزراعي في الأردن.

2- الاعتماد على الواردات: يجعل الاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية المملكة عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وأزمات سلاسل التوريد.

3- التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية سلباً على الإنتاج الزراعي المحلي مما يزيد من صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

4- هدر الغذاء: يؤدي هدر الغذاء إلى هدر الموارد الاقتصادية والمائية حيث يقدر هدر الفرد الأردني من الغذاء يصل إلى 95 كغم في السنة وهذا يعني أن الأردن يهدر سنوياً حوالي 1,117 ألف طن من الغذاء تشكل 35 % من غذاء الأردنيين وتعمل على هدر 50 % من حلقات الإنتاج.

خامساً: سياسات الأمن الغذائي الأردني

ومن خلال التصدي لمواجهة الأزمة الراهنة للغذاء وتداعياتها لا بد من المراجعة لما يطبق من سياسات للتنمية الزراعية المستدامة حيث لا توجد في الأردن جهة محددة معنية بالتعامل مع الأمن الغذائي بمفهومه الواسع، ولا يوجد إطار تنظيمي موحد وشامل لتوجيه هذه القضية الحيوية والاستراتيجية. كما تتشارك عدة مؤسسات مسؤوليات الأمن الغذائي وتنظمها عدة تشريعات، وسياسات، واستراتيجيات وطنية. في المقابل، تشير تجارب دول أخرى حققت تقدماً كبيراً في الأمن الغذائي إلى أن الدعم السياسي القوي على أعلى المستويات كان له أثر محوري في نجاحها، ورغم اعتماد الأمن الغذائي في الأردن إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي، إلا أن مفهوم الأمن الغذائي متعدد الأبعاد وينطوي على عدة مؤسسات وأوسع بكثير من مجرد إنتاج الغذاء وتوفيره لذلك عند تناول قضية الأمن الغذائي في الأردن، ينبغي مراعاة السياق المحلي داخل الأردن والسياق الدولي الخارجي الذي يؤثر على الأردن وتشمل نقاط القوة في القطاع الزراعي المحلي الأردني تكاليف الإنتاج الرخصة نسبياً، ووفرة المزارعين المهرة، واستعدادهم لرفع مستوى مهاراتهم وتنمية قدراتهم وكفاءاتهم، وثقافة الزراعة المتنوعة، ومنظمات المجتمع المدني النشطة. وتشمل نقاط الضعف التي تجب معالجتها السياسات المتناقضة، وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، والاعتماد على العمالة الأجنبية، والعمل على تحسين جودة وسلامة الغذاء (الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن، مرجع سابق).

وقد قامت الحكومة والبنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها الحد من تأثير التغيرات المناخية على الأردن. يعمل البنك المركزي على إعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز التمويل الأخضر في المملكة بالتشارك مع القطاع المصرفي والمالي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، وذلك تعزيزاً للجهود الوطنية الرامية إلى مواجهة مخاطر التغير المناخي، ومن ضمن الإجراءات أن المملكة ستساهم في تلبية الاحتياجات الملحة المرتبطة بتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وتوفير الطاقة النظيفة. كما أشارت إلى أن الأردن سينشط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية التي حددتها الأمم المتحدة، كما يمكن للمملكة أن تقوم بالتوجهات المستقبلية التي تمكنها من التحول نحو إدارة المياه والحفاظ عليها ومعالجة ندرة المياه مثل استخدام أنظمة الري المتطورة، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وتنفيذ سياسات توفير المياه وحملات التوعية العامة والمشاركة في مفاوضات تغير المناخ الدولية ويتبين ذلك من الجدول رقم 1. التالي (صندوق النقد العربي، 2023).

جدول 1. ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

Table 1. Ranking of Arab countries in the Global Food Security Index

درجة الأمن الغذائي	الدولة	الترتيب	
		عالميا	عربيا
75.2	الإمارات	23	1
72.4	قطر	30	2
71.2	عمان	35	3
70.3	البحرين	38	4
69.9	السعودية	41	5
66.2	الأردن	47	6
65.2	الكويت	50	7
63.0	المغرب	57	8
60.3	تونس	62	9
58.9	الجزائر	68	10
56.0	مصر	77	11
42.8	السودان	105	12
40.1	اليمن	111	13

المصدر: Economist Impact, 2022 Global Food Security Index

سادسا: واقع الإرشاد الزراعي الأردني

التسلسل التاريخي لقطاع الإرشاد الزراعي في الأردن (خطة قطاع الإرشاد الزراعي 2024-2030).

- تأسست أول وحدة إدارية خاصة بالإرشاد في عام 1954 حين جرى استحداث قسم "الإرشاد الزراعي" وقد تعرض الارتباط الإداري لخدمات الإرشاد للتغيير عدة مرات خلال العقود المالية.

- في عام 1961 جرى دمج نشاطات قسم الإرشاد مع مشروع للإصلاح الريفي في دائرة واحدة دائرة الإرشاد الريفي" ثم جرى تعديل اسم الدائرة بحيث أصبحت تسمى دائرة الإرشاد الزراعي واقتصر دورها على مجالات تطوير الزراعة.

- في عام 1970 في دائرة واحدة سميت "مديرية البحث والإرشاد الزراعي"

- في عام 1986 تم انشاء "المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا" ليحل محل مديرية البحث والإرشاد الزراعي.

- في أواخر عام تم فصل خدمات الإرشاد عن المركز الوطني وانشاء "مديرية الإرشاد والإعلام الزراعي" وجرى تعديل على اسم الدائرة بحيث أصبحت تسمى في عام 1998 "ادارة الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية والبيئية"

- في عام 2004 تم إلغاء ادارة وضم مديرية الإرشاد الزراعي ضمن مديريات قطاع المشاريع والإرشاد.

- في عام 2007 أعيد دمج دائرة الإرشاد الزراعي والمركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في إطار "المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي" الذي يضم جناحي البحث: توليد التكنولوجيا والإرشاد ونقل التكنولوجيا "نقل التكنولوجيا" في إطار مؤسسي واحد ويضم الإرشاد الزراعي في المركز الوطني؛ وأخيراً مديرية التوعية والإعلام الزراعي التي تضم قسم الإعلام الزراعي وقسم المطبوعات والنشر وقسم الحملات الإرشادية والمعارض.

- وتضم خدمات الإرشاد 13 وحدة إرشادية و19 مكتباً فرعياً إرشادياً موزعة على مختلف المحافظات في المملكة وبلغ الكادر الإرشادي 90 مرشداً منهم 15 من حملة الدكتوراه والماجستير في نهاية شهر كانون أول 2011.

- في عام 2018 تم فصل خدمات الإرشاد عن المركز الوطني وأعيد الى وزارة الزراعة تحت اسم قطاع الإرشاد الزراعي.

ويعتبر الإرشاد الزراعي محورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي من حيث التوعية بحماية البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، وجودة ونوعية الإنتاج الزراعي، والنهوض بالمرأة الريفية وتفعيل دورها في الأعمال الزراعية والمشاركة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك اتباع طرق الري الحديث.... الخ، ولذلك كان من الضروري التعرف على الدور الحقيقي للإرشاد الزراعي في تحقيق تلك السياسات لتحقيق الأمن الغذائي. (عبد المعطي وآخرون، 2022: 222-224).

كما أن رسالة الإرشاد الزراعي لا تقتصر على مجرد العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أو السعي إلى أحداث تقدم تكنولوجي في أساليب وطرق الزراعة ولكن رسالته تتخطى ذلك النطاق وتمتد لتشتمل على أحداث نهضة اجتماعية ريفية عن طريق أحداث نهضة اقتصادية باستغلال كل ما في الريف من فرص وموارد وامكانيات طبيعية أو بشرية وتنقيف وتوعية الزراع وتنمية قدراتهم وتحسين مهاراتهم وتغيير اتجاهاتهم واسلوب تفكيرهم حتى يتمكنوا من رفع الافادة الكاملة من التقدمات العلمية والتكنولوجية في الزراعة مما يؤدي إلى رفع مستوياتهم المعيشية والارتقاء بمجتمعاتهم المحلية. وترتبط سياسات توفير الغذاء بكافة السياسات الزراعية والاقتصادية كما أنها انعكاس لدرجة نجاح تلك السياسات (الغزالي، 2013: 18).

المشكلة البحثية

تحتل قضية الأمن الغذائي باهتمام المنظمات والهيئات الدولية كأحد القضايا الرئيسية التي تواجه العالم بأسره ، كما انها تمثل أحد قضايا الأمن القومي لأي دولة ، وتتميز قضية الأمن الغذائي بأبعاد إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وقد تعددت التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العديد من الدول خاصة النامية في ظل العديد من التهديدات لتلك الدول مثل ندرة المياه، وانخفاض جودة الأراضي الزراعية علاوة على التغيرات المناخية. ومن أجل ذلك فقد قامت العديد من الدول في تحليل أوضاع الأمن الغذائي لها، ومصادر الغذاء والموارد الإنتاجية المتاحة ومدى وفرتها لوضع الاستراتيجيات المستقبلية لتأمين الاحتياجات المستقبلية من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي ودعم برامج التنمية الزراعية المستدامة لزيادة إنتاجيتها لتحقيق الأمن الغذائي لها.

أهداف الدراسة

- 1- التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين.
- 2- التعرف على مستوى معارف الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بمحافظة عمان بأهمية تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة.
- 3- التعرف على الجهات المسؤولة عن تقديم المعلومات للسياسات المدروسة، وأشكال تقديم الخدمات المعلوماتية.
- 4- التعرف على العلاقة بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات.
- 5- التعرف على أهم العوائق والتحديات التي تواجه السياسات المدروسة وآليات التغلب عليها

الطريقة البحثية

- التعريفات الإجرائية

تم استخدام بعض المفاهيم الإجرائية المرتبطة بموضوع البحث، وفيما يلي عرض للتعريفات الإجرائية لتلك المفاهيم:

- **سياسات الأمن الغذائي المصري:** يقصد بها في هذه الدراسة كافة المحاور والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية والفرعية التي تعمل على تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمجتمع الأردني وهي: سياسات الامان الاجتماعي، سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء، السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير، سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة.

- **الجهات المسؤولة عن تحقيق سياسات الأمن الغذائي الأردني:** ويقصد بها في هذه الدراسة الجهات التي توفر كافة الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية، كما أنها تقوم بوضع الخطط والاستراتيجيات وبرتوكولات التعاون مع الجهات الأخرى وذلك من أجل تحقيق تلك السياسات وهي: المؤسسة التعاونية الأردنية، المؤسسات الخاصة، الجهات التطوعية، وزارة الزراعة، المجتمع المدني.

- **المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق سياسات الأمن الغذائي الأردني:** ويقصد به في هذه الدراسة نوعية تلك المعوقات والتحديات وهي: تشريعية، تمويل، توجيه وتنظيم، مستلزمات أنتج، الحصول على المعلومات.

- **المجال الجغرافي:** تم إجراء هذه الدراسة بمديرية الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية وخاصة بمحافظة العاصمة عمان.

- **المجال البشري:** بلغ عدد شاملة العينة من الأخصائيين الزراعيين (30) مبحوث، والإداريين (30) وتم اختيارهم بطريقة عمدية ويعرض جدول (1) توزيع المبحوثين وفقا لبعض الخصائص الشخصية والمهنية، ويتضح من الجدول ما يلي:

- **المجال الزمني:** تم جمع بيانات هذه الدراسة خلال الفترة من شهر (أكتوبر- ديسمبر) 2024 باستخدام أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية.

- **أداة جمع البيانات:** للحصول علي بيانات البحث الحالي تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات المتعلقة بالبحث لتتماشي بنودها وتحقيق الأهداف البحثية وقد اشتملت استمارة الاستبيان علي الأجزاء التالية: الخصائص الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين، مستوى وعي المبحوثين بأهمية تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة، والمراحل المختلفة للإرشاد لتحقيق تلك السياسات، والجهات المسؤولة عن تقديم المعلومات عن تلك السياسات، أهم العوامل والتحديات التي تواجه السياسات المدروسة، واخيرا آليات التغلب علي التحديات التي تواجه سياسات الأمن الغذائي. وقد تم استخلاص العبارات المتعلقة بالأبعاد المختلفة للأمن الغذائي من خلال الدراسات المحلية والعالمية المتعلقة بهذا البحث.

قياس المتغيرات والمعالجة الكمية لها

تم معالجة بعض استجابات المبحوثين بما يلاءم، وتحليلها إحصائيا واستخلاص النتائج اللازمة لتحقيق أهداف البحث وذلك على النحو التالي:

1- المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمهنية

وذلك من خلال سؤال المبحوث عن العمر كرقم مطلق، والمؤهل الدراسي وكانت استجاباته 3، 2، 1، ومدة الخبرة في العمل 2-12 سنة، 13-22 سنة، أكثر من 23 سنة، ونوعية الدورات التدريبية التي حصل عليها المبحوث وكانت الاستجابات 4، 3، 2، 1.

2- مستوى معرفة ووعي الأخصائيين الزراعيين والاداريين بأهمية تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة

تم سؤال المبحوث عن مستوى المعرفة، وإمكانية التحقيق المستقبلي، ودرجة مساهمة الإرشاد الزراعي، ومؤسسات الدولة لسياسات الأمن الغذائي المدروسة والاختيار ما بين الاستجابات (عالي، متوسط، ضعيف) وتم إعطاء الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب، كما تم سؤال المبحوث عن الجهات المسؤولة عن تحقيق تلك السياسات من خلال الاختيار ما بين المؤسسة التعاونية الأردنية، المؤسسات الخاصة، الجهات التطوعية، وزارة الزراعة، المجتمع المدني وتم ترميزها (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب.

3- العوامل والتحديات التي تواجه سياسات الأمن الغذائي المدروسة وإمكانية تحقيق تلك السياسات

تم سؤال المبحوث عن العوامل والتحديات التي تواجه سياسات الأمن الغذائي والاختيار ما بين الاستجابات تشريعات، تمويل، توجيه وتنظيم، مستلزمات الإنتاج، الحصول على المعلومات وأعطى الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب.

4- الآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الأخصائيين الزراعيين والإداريين المبحوثين

تم سؤال المبحوث عن إمكانية تحقيق آليات المواجهة والاختيار ما بين الاستجابات (عالي، متوسط، ضعيف) وإعطاء المبحوث الدرجات (1، 2، 3) للاستجابة على الترتيب

الفروض البحثية

تحقيقاً للهدف البحثي الرابع من الدراسة، تم صياغة الفرض النظري التالي:

- توجد علاقة بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات".
ولاختبار صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الإحصائي التالي:

لا توجد علاقة بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات".

أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط لسبيرمان كأدوات للتحليل الإحصائي وعرض نتائج الدراسة.

النتائج والمناقشات

أولاً: الخصائص الشخصية والاجتماعية والمهنية للمبحوثين

من الجدول رقم (2) والخاص بالخصائص الشخصية والاجتماعية والمهنية يتضح أن بالنسبة لفئات العمر فقد أظهرت النتائج أن الأخصائيين الزراعيين يقعون الفئة الأكثر عمراً وهي 31-40 سنة، 40 سنة فأكثر بنسب 33.4%، 40.0% على الترتيب، أما فيما يتصل بالإداريين فقد جاءت الفئة 20-30 سنة 41 سنة فأكثر بنسب 30.0%، 50.0% على الترتيب، أما فيما يتصل بالمؤهل الدراسي فقد أظهرت

النتائج أن الأخصائيين الزراعيين يقعون الفئة تعليم متوسط ، وجامعي بنسب 36.7% ، 56.6% على الترتيب ويوجد عدد 2 قد أكملوا دراساتهم الجامعية ، بينما الإداريين فقد جاء درجة تعليمهم متوسط ، وجامعي بنسب 53.3% ، 47.7% ولا يوجد أي فرد قد أكمل دراساته العليا ، ومن حيث مدة الخبرة في العمل الإرشادي الزراعي فقد أوضحت النتائج أن مدة خبرة الأخصائيين الزراعيين بالمجال الزراعي تتراوح ما بين 2-12 سنة ، 22 سنة فأكثر بنسب 40.0% ، 33.4% ، في حين جاء الإداريين بمدة خبرة 13-21 سنة ، 21 سنة فأكثر بنسب 50.0% 36.6% وهذا يوضح أنه يوجد دمج بين الخبرة والحديث حتى تستمر العملية التعليمية ، وعن نوعية الدورات التدريبية الحاصلين عليها الأخصائيين الزراعيين فقد شملت سرمة وصحة الغذاء ، والترشيد في استخدام المياه بنسب 33.4% ، 36.6% على الترتيب ، والإداريين قد حصلوا على نفس الدورات بنسب 30.0% ، 40% وهذا يدل على اهتمام الدولة بالأمن الغذائي للمواطنين من حيث توفير تلك الدورات.

جدول 2. توزيع الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة المبحوثين وفقا للخصائص الشخصية والمهنية
Table 2. Distribution of agricultural and administrative specialists in the Agriculture Directorate, who were surveyed, according to personal and professional characteristics

المتغيرات المدروسة	عدد المرشدين	%	عدد الإداريين	%
العمر:				
30-20 سنة	8	26.6	9	30.0
40-31 سنة	10	33.4	6	20.0
41 سنة فأكثر	12	40.0	15	50.0
المؤهل الدراسي:				
متوسط	11	36.6	16	53.3
جامعي	17	56.7	14	47.7
فوق الجامعي	2	6.7	-	-
مدة الخبرة في العمل الإرشادي الزراعي:				
12-2 سنة	12	40.0	4	13.4
22-13 سنة	2	6.7	15	50.0
22 سنة فأكثر	10	33.4	11	36.6
نوعية الدورات التدريبية الحاصلين عليها:				
سلامة وصحة الغذاء	10	33.4	9	30.0
تقليل الفاقد الغذائي	3	10.0	5	16.6
الترشيد في استخدام المياه	11	36.6	12	40.0
السلامة والنظافة الصحية	6	20.0	4	13.4

المصدر: استمارة الاستبيان

ثانيا: مستوى معارف الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بسياسات الأمن الغذائي المدروسة

ومن الجدول رقم (3) والخاص بتوزيع مستوى معارف الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بسياسات الأمن الغذائي المدروسة يتضح أنها جاءت على النحو التالي:

جدول 3. توزيع مستوى معارف الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بسياسات الأمن الغذائي المدروسة
Table 3. Distribution of the level of knowledge of agricultural and administrative specialists in the Agriculture Directorate regarding the food security policies studied

الترتيب	المتوسط المرجح	مستوى المعرفة ن=60			سياسات الأمن الغذائي
		ضعيف	متوسط	عالي	
سياسات الامان الاجتماعي					
1	2.7	%5.0	%20.0	%75.0	تحسين الأمن الغذائي الأردني وتقليل الاعتماد على الواردات
3	2.46	%11.7	%30.0	%58.3	توسيع نطاق الخدمات المالية للمزارعين باعتماد التقنيات الحديثة
2	2.58	%8.4	%25.0	%66.6	تيسير حصول المزارعين على التمويل اللازم لتشجيعهم على الإنتاج
المتوسط					
2.58					
سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء					
2	2.48	%15.0	%21.7	%63.3	اختيار المحاصيل التي لها أثر كبير على قدرة البلاد على الوفاء باحتياجاتها الغذائية الزراعية
1	2.52	%8.4	%31.6	%60.0	وضع مواصفات معينة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الاسواق المحلية والعالمية
4	2.33	%24.4	%36.6	%40.0	رقابة السوق لإجبار المتعاملين في اسواق الغذاء بالعمل في الإطار المسموح به
3	2.45	%13.2	%28.3	%58.5	وضع استراتيجية للأمن الغذائي من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستثمارات الداخلية والخارجية
المتوسط					
2.26					
السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير					
4	2.33	%23.3	%23.3	%53.4	العمل على دعم وتطوير القطاع الزراعي
3	2.45	%16.6	%21.7	%61.7	تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة وإهمال القطاع الزراعي
2	2.5	%15.0	%20.0	%65.0	توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج
1	2.52	%8.4	%31.6	%60.0	توزيع الإنتاج بين المستهلكين بالعدل
المتوسط					
2.19					
سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة					
1	3.0	%11.7	%10.0	%78.3	تكوين كوادر على مستوى البلديات يُسند إليها ملف إدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية
2	2.52	%13.3	%21.7	%65.0	تحسين وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار في الأغراض الزراعية
2م	2.52	%8.4	%31.6	%60.0	التحكم في الكيماويات والمحسنات المستخدمة في الزراعة ومنع تسربها الى متجمعات المياه وتلويثها
3	2.33	%24.4	%36.6	%40.0	الحد من إنتاج المحاصيل التي تتطلب توفير موارد مائية كبيرة والتي لا تعتبر ملائمة لظروف المناخ والتربة في المملكة الأردنية
المتوسط					
2.13					
المتوسط العام					
2.29					

المصدر: استمارة الاستبيان

- بالنسبة للسياسات الخاصة بالأمان الاجتماعي: يوضح الجدول رقم (3) تحسين الأمن الغذائي الأردني وتقليل الاعتماد على الواردات، تيسير حصول المزارعين على التمويل اللازم لتشجيعهم على الإنتاج قد تساوت في المتوسط المرجح للفئات المدروسة وقد بلغ المتوسط المرجح 2.7، 2.58 لكل منهما على الترتيب.

- وبالنسبة للسياسات الخاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء: فيتضح أن رقابة السوق لإجبار المتعاملين في اسواق الغذاء بالعمل، اختيار المحاصيل التي لها أثر كبير على قدرة البلاد على الوفاء باحتياجاتها الغذائية الزراعية بأعلى متوسط مرجح بلغ 2.52، 2.48 على الترتيب.

- أما بالنسبة للسياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير: فقد أظهرت النتائج أن توزيع الإنتاج بين المستهلكين بالعدل، توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج بمتوسط مرجح 2.52، 2.5 على الترتيب.

- وبالنسبة لسياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة: فقد اتضح أن أعلى المتوسطات كان تكوين كوادر على مستوى البلديات يُسند إليها ملف إدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، تحسين وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار في الأغراض الزراعية والتحكم في الكيماويات والمحسّنات المستخدمة في الزراعة ومنع تسربها إلى متجمعات المياه وتلويثها وبلغ المتوسط المرجح 3.0، 25.52، 2.52 على الترتيب ومن البيانات السابقة يتضح أن الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمحافظة العاصمة عمان على وعي تام ومستوى معرفي عالي مما ينتج عنه دورهم في توضيح وشرح الغذاء الأمن للمواطن الأردني.

ثالثاً: الجهات المسؤولة عن تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بمحافظة العاصمة عمان

ومن الجدول رقم (4) والخاص بتوزيع الجهات المسؤولة عن تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بمحافظة العاصمة عمان يتضح أنها جاءت على النحو التالي:

جدول 4. توزيع الجهات المسؤولة عن تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة

Table 4. Distribution of the agencies responsible for achieving the studied food security policies according to the opinions of agricultural and administrative specialists in the Directorate of Agriculture

الجهات المسؤولة عن تحقيقها					سياسات الأمن الغذائي
المجتمع المدني	وزارة الزراعة	الجهات التطوعية	المؤسسات الخاصة	المؤسسة التعاونية الأردنية	
سياسات الامان الاجتماعي					
20.0%	30.0%	6.6%	26.6%	16.6%	تحسين الأمن الغذائي الأردني وتقليل الاعتماد على الواردات
10.0%	40.0%	13.3%	23.3%	13.3%	توسيع نطاق الخدمات المالية للمزارعين باعتماد التقنيات الحديثة
23.3%	33.3%	26.6%	13.3%	3.3%	تيسير حصول المزارعين على التمويل اللازم لتشجيعهم على الإنتاج
سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء					
6.6%	43.3%	16.6%	6.6%	26.6%	اختيار المحاصيل التي لها أثر كبير على قدرة البلاد على الوفاء باحتياجاتها الغذائية الزراعية
1.7%	50.50%	20.0%	3.3%	23.3%	وضع مواصفات معينة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الاسواق المحلية والعالمية
23.3%	33.3%	13.3%	23.3%	6.6%	رقابة السوق لإجبار المتعاملين في اسواق الغذاء بالعمل في الإطار المسموح به
20.0%	40.0%	10.0%	10.0%	20.0%	وضع استراتيجية للأمن الغذائي من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستثمارات الداخلية والخارجية
السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير					
10.0%	46.7%	23.3%	16.6%	3.4%	العمل على دعم وتطوير القطاع الزراعي
2.4%	43.3%	10.0%	26.7%	16.6%	تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة وإهمال القطاع الزراعي
13.2%	53.3%	6.6%	6.6%	20.0%	توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج
16.7%	56.6%	10.0%	6.6%	10.0%	توزيع الإنتاج بين المستهلكين
سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة					
10.0%	40.0%	6.6%	30.0%	13.4%	تكوين كوادر على مستوى البلديات يُسند إليها ملف إدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية
-	46.7%	23.3%	13.4%	16.6%	تحسين وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار في الأغراض الزراعية
10.0%	53.3%	20.0%	10.0%	6.7%	التحكم في الكيماويات والمحسّنات المستخدمة في الزراعة ومنع تسربها الى مستجمعات المياه وتلويثها
2.4%	46.6%	13.4%	26.6%	10.0%	الحد من إنتاج المحاصيل التي تتطلب توفير موارد مائية كبيرة والتي لا تعتبر ملائمة لظروف المناخ والتربة في المملكة الأردنية
المصدر : استثمار الاستبيان					

المصدر: استمارة الاستبيان

- بالنسبة للسياسات الخاصة بالأمان الاجتماعي: يوضح الجدول رقم (4) يتبين أن وزارة الزراعة الأردنية تعتبر هي الجهة المسؤولة عن تحسين الأمن الغذائي الأردني وتقليل الاعتماد على الواردات، توسيع نطاق الخدمات المالية للمزارعين باعتماد التقنيات الحديثة، تيسير حصول المزارعين على التمويل اللازم لتشجيعهم على الإنتاج حيث جاءت بأعلى النسب من وجهة نظر المبحوثين وكانت 40.0%، 33.3%، 30.0% للاستجابات على الترتيب.

- وبالنسبة للسياسات الخاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء: تبين أيضا أن وزارة الزراعة الأردنية تحتل المرتبة الأولى من حيث مسؤوليتها عن تحقيق الأمن الغذائي من حيث: رقابة السوق لإجبار المتعاملين في اسواق الغذاء بالعمل، اختيار المحاصيل التي لها أثر كبير على قدرة البلاد على الوفاء باحتياجاتها الغذائية الزراعية.

- أما بالنسبة للسياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير: تبين أيضا أن وزارة الزراعة الأردنية تحتل المرتبة الأولى من حيث مسؤوليتها عن تحقيق الأمن الغذائي من حيث توزيع الإنتاج بين المستهلكين بالعدل، توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج.

- وبالنسبة لسياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمجتمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة: تبين أيضا أن وزارة الزراعة الأردنية تحتل المرتبة الأولى من حيث مسؤوليتها عن تحقيق الأمن الغذائي من حيث تكوين كوادر على مستوى البلديات يُسند إليها ملف إدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، تحسين وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار في الأغراض الزراعية ومن البيانات السابقة يتضح أن لوزارة الزراعة دور هام ومحوري في الإرشاد والتوجيه نحو سلامة الغذاء وأمنه للمواطن الأردني من وجهة نظر الأخصائيين الزراعيين والإداريين بمحافظة العاصمة عمان.

رابعاً: درجة مساهمة الإرشاد الزراعي ومؤسسات الدولة في تحقيق تلك السياسات الخاصة بالأمن الغذائي المدروسة.

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (5) درجة مساهمة الإرشاد الزراعي ومؤسسات الدولة في تحقيق تلك السياسات الخاصة بالأمن الغذائي المدروسة وكانت على النحو التالي: بلغ المتوسط المرجح لمؤسسات الدولة أعلى النسب من حيث المساهمة في تحقيق تلك السياسات وجاءت سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء بمتوسط مرجح 10.3، وفي المرتبة الثانية السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير، سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمجتمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة بمتوسط مرجح 9.9، وفي حين جاء في المرتبة الأخيرة سياسات الامان الاجتماعي بمتوسط مرجح بلغ 7.7، وعلى كل حال فقد بلغ المتوسط المرجح العام لدرجة المساهمة بين الإرشاد الزراعي ومؤسسات الدولة في تحقيق تلك السياسات 34.6، 37.9 على الترتيب وذلك من وجهة نظر الاخصائيين الزراعيين والإداريين.

خامساً: المعوقات والتحديات التي تواجه سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الاخصائيين الزراعيين والإداريين المبحوثين

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (6) أن أكثر المتطلبات لتحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة من وجهة نظر الاخصائيين الزراعيين والإداريين المبحوثين هي سياسات بمستلزمات الإنتاج بمتوسط عام بلغ (5.1) يليها الحصول على المعلومات، التوجيه والتنظيم، التمويل، التشريعات بمتوسطات بلغت (9.9، 6.2، 4.6، 2.32) على الترتيب وبصفة عامة يتضح من نتائج الجدول أن أكثر المتطلبات لتحقيق تلك السياسات الخاصة بجود الغذاء كانت كما يلي: "السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير" بمتوسط بلغ 8.0 و"سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء بمتوسط بلغ 6.6"، "سياسات الامان الاجتماعي" بمتوسط بلغ 5.1، يليها "سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمجتمعات المياه

وتأهيل نظم الري القائمة" بمتوسط بلغ 5.1 وكلها كانت لمستلزمات الإنتاج التي يحتاج إليها القائمون على تحقيق تلك السياسات والعمل على الحل السليم لذلك .

جدول 5. توزيع الاخصائيين الزراعيين والإداريين المبحوثين وفقا لدرجة مساهمة الإرشاد الزراعي ومؤسسات الدولة في تحقيق تلك السياسات الخاصة بالأمن الغذائي المدروسة

Table 5. Distribution of the agricultural and administrative specialists surveyed according to the degree of contribution of agricultural guidance and state institutions to achieving the food security policies studied.

السياسات المدروسة				مدى مساهمة الإرشاد الزراعي في تحقيق تلك السياسات				مدى مساهمة مؤسسات الدولة في تحقيق تلك السياسات			
ع	%م	%ض	المتوسط المرجح	الترتيب	ع	م	ض	المتوسط المرجح	الترتيب	ع	%م
سياسات الامان الاجتماعي											
تحسين الأمن الغذائي الأردني وتقليل الاعتماد على الواردات	45.0	23.3	31.7	2	2.13	70.0	26.6	2.4	2.7	1	
توسيع نطاق الخدمات المالية للمزارعين باعتماد التقنيات الحديثة	41.7	21.6	36.7	3	2.1	61.7	25.0	13.3	2.5	3	
تيسير حصول المزارعين على التمويل اللازم لتشجيعهم على الإنتاج	36.7	30.0	33.3	1	2.2	66.7	20.0	13.3	2.53	2	
المتوسط			6.4	2				7.7		1	
سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء											
اختيار المحاصيل التي لها أثر كبير على قدرة البلاد على الوفاء باحتياجاتها الغذائية الزراعية	45.0	21.6	33.3	1	2.1	68.3	28.3	3.4	2.5	3	
وضع مواصفات معينة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الأسواق المحلية والعالمية	40.0	16.6	43.3	2	2.0	58.3	30.0	11.4	2.6	2	
رقابة السوق لاجبار المتعاملين في اسواق الغذاء بالعمل في الإطار المسموح به	46.6	20.0	33.4	1م	2.1	53.3	36.7	10.0	2.4	4	
وضع استراتيجية للأمن الغذائي من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستثمارات الداخلية والخارجية	38.3	25.0	36.7	2م	2.0	80.0	13.3	6.7	2.7	1	
المتوسط			8.2	2				10.3		1	
السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير											
العمل على دعم وتطوير القطاع الزراعي	31.6	38.3	30.0	4	1.7	70.0	25.0	5.0	2.7	1	
تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة وإهمال القطاع الزراعي	30.0	45.0	25.0	1	2.1	55.0	30.0	15.0	2.4	3	
توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج	35.0	26.6	38.4	2	2.0	61.7	26.6	11.7	2.5	2	
توزيع الإنتاج بين المستهلكين بالعدل	33.3	25.0	41.7	3	1.9	53.3	35.0	11.7	2.4م	3م	
المتوسط			7.9	2				9.9		1	
سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة											
تكوين كواادر على مستوى البلديات يُسند إليها ملف إدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية	31.6	53.4	15.0	2	2.2	53.4	21.6	25.0	2.3	4	
تحسين وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار في الأغراض الزراعية	4.0	43.3	16.7	2م	2.2	76.6	16.7	6.7	2.7	1	
التحكم في الكيماويات والمحسنات المستخدمة في الزراعة ومنع تسربها الى متجمعات المياه وتلويثها	43.3	30.0	26.4	3	2.1	68.3	21.7	10.0	2.6	2	
الحد من إنتاج المحاصيل التي تتطلب توفير موارد مائية كبيرة والتي لا تعتبر ملائمة لظروف المناخ والتربة في المملكة الأردنية	38.3	55.0	6.7	1	2.3	58.3	20.0	21.7	2.4	3	
المتوسط			8.9	2				9.9		1	
المتوسط العام			34.6					37.9			

المصدر: استمارة الاستبيان

جدول 6. توزيع المعوقات والتحديات التي تواجه سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الاختصاصيين الزراعيين والإداريين المبحوثين

Table 6. Distribution of obstacles and challenges facing the food security policies studied according to the opinions of the agricultural and administrative specialists surveyed

المعوقات والتحديات					سياسات الأمن الغذائي المدروسة
الحصول على معلومات %	مستلزمات إنتاج %	توجيه وتنظيم %	تمويل %	تشريعات %	
سياسات الامان الاجتماعي					
6.6%	43.3%	16.6%	6.6%	26.6%	تحسين الأمن الغذائي الأردني وتقليل الاعتماد على الواردات
1.7%	50.5%	20.0%	3.3%	23.3%	توسيع نطاق الخدمات المالية للمزارعين باعتماد التقنيات الحديثة
23.3%	33.3%	13.3%	23.3%	6.6%	تيسير حصول المزارعين على التمويل اللازم لتشجيعهم على الإنتاج
2.7	5.1	1.5	0.73	0.63	المتوسط
سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء					
1.7%	50.5%	20.0%	3.3%	23.3%	اختيار المحاصيل التي لها أثر كبير على قدرة البلاد على الوفاء باحتياجاتها الغذائية الزراعية
23.3%	33.3%	13.3%	23.3%	6.6%	وضع مواصفات معينة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الاسواق المحلية والعالمية
20.0%	40.0%	10.0%	10.0%	20.0%	رقابة السوق لاجبار المتعاملين في اسواق الغذاء بالعمل في الإطار المسموح به
20.0%	30.0%	6.6%	26.6%	16.6%	وضع استراتيجية للأمن الغذائي من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستثمارات الداخلية والخارجية
3.5	6.1	1.5	1.37	0.63	المتوسط
السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير					
10.0%	46.7%	23.3%	16.6%	3.4%	العمل على دعم وتطوير القطاع الزراعي
2.4%	43.3%	10.0%	26.7%	16.6%	تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة وإهمال القطاع الزراعي
13.2	53.3%	6.6%	6.6%	20.0%	توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج
16.7%	56.6%	10.0%	6.6%	10.0%	توزيع الإنتاج بين المستهلكين بالعدل
2.2	8.0	1.7	1.1	0.48	المتوسط
سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة					
1.7%	50.5%	20.0%	3.3%	23.3%	تكوين كوادر على مستوى البلديات يُسند إليها ملف إدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية
23.3%	33.3%	13.3%	23.3%	6.6%	تحسين وزيادة الاستفادة من مياه الأمطار في الأغراض الزراعية
20.0%	40.0%	10.0%	10.0%	20.0%	التحكم في الكيماويات والمحسّنات المستخدمة في الزراعة ومنع تسربها الى مستجمعات المياه وتلويثها
2.4%	43.3%	10.0%	26.7%	16.6%	الحد من إنتاج المحاصيل التي تتطلب توفير موارد مائية كبيرة والتي لا تعتبر ملائمة لظروف المناخ والتربة في المملكة الأردنية
1.6	5.1	1.5	0.73	0.56	المتوسط
9.9	24.3	6.2	4.6	2.32	المتوسط العام

المصدر: استمارة الاستبيان

سادساً: الآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الاختصاصيين الزراعيين والإداريين المبحوثين

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (7) أن أكثر الآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية وخاصة بمحافظة العاصمة عمان من وجهة نظر الاختصاصيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة كانت رفع كفاءة المؤسسات في وضع السياسات لمواجهه أسعار السلع الغذائية بمتوسط مرجح بلغ 8.5 ، وجاءت إنشاء روابط للزراع تكون مسؤوليتهم الاهتمام بالمشاريع الزراعية والتنمية الهادفة بمتوسط مرجح 7.1 ، في حين جاءت تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض الدعم وحجم الصادرات الزراعية المدعومة وفتح الأسواق أمام الواردات من هذه السلع،

البنية التحتية للمعالجة والتخزين غير كافية لتمكين المعالجة المحلية للاستهلاك الوطني والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية ، زيادة إمدادات المياه للأغراض الزراعية من خلال إعادة تأهيل وبناء منظومة الري، وإدخال تحسينات على أساليب تخزين المياه وبلغ المتوسط المرجح لهم 5.8 على التوالي ، بينما جاءت باقي التحديات بنسب ضعيفة ومتساوية ، وبلغ المتوسط المرجح العام لتحقيق سياسات الأمن الغذائي 28.3.

جدول 7. توزيع الآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الاختصاصيين الزراعيين والإداريين المبحوثين

Table 7. Distribution of the proposed mechanisms to achieve food security policies studied according to the opinions of the agricultural and administrative specialists surveyed

المتوسط المرجح	نسبة التحقيق			الآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة
	ضعيف %	متوسط %	عالي %	
5.6	20.0	15.0	36.6	سياسة توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية أو ما يطلق عليها سياسة الإنتاج والتراكم المحصولية والأنماط الزراعية
4.2	25.0	16.6	25.0	عدم وضوح أهداف محددة لسياسات الأمن الغذائي
5.0	26.6	25.0	21.6	تطور مؤشرات المكونات الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي منها.
4.3	8.0	21.6	23.3	تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية
4.4	38.3	23.3	20.0	عدالة توزيع الدخل وتأثيرها أيضاً على الاستهلاك وكذلك تأثيرها على حجم الاستثمارات الزراعية مما لها من تأثير على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين
5.6	23.3	20.0	13.3	معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وعليه فإن السياسة السعوية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار
5.8	28.3	15	31.6	تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض الدعم وحجم الصادرات الزراعية المدعومة وفتح الأسواق أمام الواردات من هذه السلع
5.8	26.6	13.3	36.6	البنية التحتية للمعالجة والتخزين غير كافية لتمكين المعالجة المحلية للاستهلاك الوطني والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية
5.8	36.6	23.3	28.3	زيادة إمدادات المياه للأغراض الزراعية من خلال إعادة تأهيل وبناء منظومة الري، وإدخال تحسينات على أساليب تخزين المياه
	21.6	41.6	8.3	التحكم في الكيماويات والمحسّنات المستخدمة في الزراعة ومنع تسربها الى مستجمعات المياه وتلويثها
3.8	16.6	26.6	13.3	احتياج القطاع الزراعي الأردني الى تأسيس نظام أقوى وأكثر تنسيقاً لدعم التنمية الزراعية، بهدف الانطلاق نحو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة
3.3	23.3	28.3	15.0	إقامة جمعيات أهلية تقوم بمراقبة وتوزيع الغذاء على كافة الفئات الاجتماعية
4.1	25.0	25.0	20.0	التوسع في المشروعات الخاصة بالتصنيع الزراعي والغذائي
4.4	25.0	53.3	20.0	العمل على خفض الفاقد من الغذاء وربط الزراعة بالأسواق
4.8	33.3	36.6	36.6	دعم الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير التي تنتج زيادة محتوى الاغذية والمواد الخام
8.5	31.6	20.0	18.3	رفع كفاءة المؤسسات في وضع السياسات لمواجهة أسعار السلع الغذائية
7.1	30.0	23.3	35.0	إنشاء روابط للزراع تكون مسئوليتهم الاهتمام بالمشاريع الزراعية والتنمية الهادفة
-		28.3		المتوسط العام

المصدر: استمارة الاستبيان

سابعاً: العوامل والتحديات على سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقاً لآراء الاختصاصيين الزراعيين والإداريين بمديرية الزراعة بمحافظة جرش المبحوثين

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (8) أن أكثر العوامل والتحديات التي تواجه تحقيق سياسات الأمن الغذائي المدروسة من وجهة نظر أخصائي الاختصاصيين الزراعيين والإداريين المبحوثين هي التحديات الطبيعية وجاءت بمتوسط مرجح بلغ 11.1 وفي المرتبة الثانية جاءت التحديات الاجتماعية والاقتصادية وبلغ المتوسط المرجح لها 10.4، وفي المرتبة الأخيرة جاءت التحديات السياسية وبلغ المتوسط المرجح لها 9.4، وقد بلغ المتوسط العام لتلك العوامل والتحديات 31.2 مما يعطى الأمر للنظر في تلك التحديات والعوامل.

جدول 8. توزيع العوامل والتحديات على سياسات الأمن الغذائي المدروسة وفقا لآراء الأخصائيين الزراعيين والاداريين بمديرية الزراعة بمحافظة جرش المبحوثين

Table 8. Distribution of factors and challenges on food security policies studied according to the opinions of agricultural and administrative specialists in the Agriculture Directorate in Jerash Governorate, the respondents

المتوسط المرجح	التأثير			العوامل والتحديات المؤثرة على سياسات الأمن الغذائي المدروسة
	ضعيف %	متوسط %	عالي %	
التحديات الاجتماعية والاقتصادية				
2.3	25.0	48.3	36.6	الزيادة السكانية
1.9	21.6	38.3	30.0	ضعف التمويل اللازم للإنتاج الزراعي
2.2	25.0	33.3	41.6	تسهيل الحصول على القروض الزراعية
2.4	6.6	46.6	32.3	عدم استقرار أسعار السلع الغذائية
1.8	21.6	25.0	46.6	الهجرة من الريف للحضر
	10.41			المتوسط
التحديات السياسية				
2.2	26.6	26.6	53.3	صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية لارتفاع الاسعار العالمية
2.1	25.0	33.3	46.6	ارتفاع تكاليف مدخلات المحاصيل الزراعية
2.2	35.0	20.0	41.6	وضع برنامج وطني يهدف الى زيادة إمكانية حصول المزارعين على السلف والقروض لتمويل شراء المعدات
2.3	25.0	20.0	45.0	دعم وتشجيع المؤسسات التي توفر التدريب للمزارعين
	9.4			المتوسط
التحديات الطبيعية				
2.4	6.6	45.0	55.0	التغيرات المناخية
2.3	26.6	20.0	45.0	مشكلات خاصة بالتربة والمياه
2.3	25.0	41.6	53.3	إدخال سلالات جديدة مستنبطة
2.4	11.6	36.6	33.3	تحقيق الأمن المائي على المدى الطويل من خلال تنويع مصادر إمدادات المياه
2.3	16.6	36.6	51.6	الحفاظ على المصادر غير المتجددة من المياه للأجيال القادمة
	11.4			المتوسط
	31.2			المتوسط العام

المصدر: استمارة الاستبيان

ثامنا: نتائج العلاقات الارتباطية (للسبيرمان) بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات

يوضح جدول (9) نتائج العلاقة مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات ، حيث تبين وجود علاقات ارتباطية موجبة عند مستوى معنوية (0.01 ، 0.05) بين تلك المراحل والمتطلبات وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرض الإحصائي والذي ينص عليلا توجد علاقة بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات " وقبول الفرض النظري البديل من العرض السابق يتضح وجود علاقة معنوية بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومدى تحقيق تلك السياسات ، لذا يجب علي المسؤولين بالجهاز الإرشادي الزراعي بمديرية الزراعة بمحافظة العاصمة عمان ضرورة وضع تلك المتطلبات نصب أعينهم وفي محل اهتماماتهم ، والعمل على حلها حيث تعد تلك المتطلبات المطلب الأساسي في تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي والتي من شأنها تؤدي إلي تحسين حياة المواطن الأردني بشكل عام وهذا هو المطلوب.

جدول 9. يوضح العلاقات الارتباطية بين مراحل تحقيق الإرشاد الزراعي لسياسات الأمن الغذائي ومتطلبات تحقيق تلك السياسات

Table 9. The correlations between the stages of agricultural guidance for achieving food security policies and the requirements for achieving those policies.

المعوقات والتحديات					سياسات الأمن الغذائي المدروسة
الحصول على معلومات %	مستلزمات إنتاج %	توجيه وتنظيم %	تمويل %	تشريعات %	
**0.364	*0.284	**0.382	*0.312	*0.286	سياسات الامان الاجتماعي
*0.273	*0.272	*0.297	*0.324	*0.290	سياسات خاصة بتحسين جودة وسلامة الغذاء
*0.2294	**0.356	*0.272	*0.321	*0.281	السياسات التمويلية والاستثمارية والتسعير
*0.260	**0.376	*0.256	*0.294	**0.397	سياسات الإدارة الفعالة والمتكاملة لمتجمعات المياه وتأهيل نظم الري القائمة

المصدر: استمارة الاستبيان

الاستنتاجات الرئيسية

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن التوصل لعدد من المقترحات والتوصيات المتعلقة بزيادة دور الإرشاد الزراعي في دعم سياسات الأمن الغذائي المصري وذلك علي النحو التالي: اتضح من نتائج البحث أن بالنسبة لفئات أن مدة الخبرة في العمل الإرشادي الزراعي للأخصائيين الزراعيين بالمجال الزراعي تتراوح ما بين 2-12 سنة ، في حين جاء الإداريين بمدة خبرة 13-21 سنة، وعن الدورات التدريبية الحاصلين عليها الأخصائيين الزراعية ، والإداريين والآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية وخاصة بمحافظة العاصمة عمان. لذا توصى الدراسة بأهمية العمل على زيادة الدورات التدريبية للأخصائيين الزراعيين وكذلك الإداريين العاملين بمديرية الزراعة لما لهم دور ملموس في التوجيه والإرشاد وذلك من قبل وزارة الزراعة، كما توصى الدراسة بالعمل على فتح قنوات زراعية تهتم بالمجال الزراعي والأمن الغذائي بصفة عامة لتوجيه المواطن الأردني نحو الغذاء الأمن والسليم، ضرورة وضع الآليات المقترحة لتحقيق سياسات الأمن الغذائي بين أيدي المسؤولين والمهتمين بالمجال الزراعي، وذلك لما أظهرته نتائج الدراسة من إمكانية تحقيق تلك الآليات.

المراجع

- ابو الكشك، صدام احمد. (2023). الخدمات الصحية التي تقوم بها البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4 (2)، السودان.
- أبو عويضة، طارق. (2022). دور الإدارة المحلية في حماية البيئة في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة على بلدية الموقر، المجلة العربية للنشر العلمي، 50.
- العويسات، نضال عايد. (2024). البلديات ودورها في الرقابة على المواد الغذائية في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، 5 (1)، الأردن.
- الغزالي، عيسى محمد. (2013). (خطة قطاع الإرشاد الزراعي الأردني 2030-2024). سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 21، ص18، الكويت.
- القبلاوي، مصطفى عبد ربه؛ عبد الجليل، سمر شاذلي. (2020). دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 30(3)، مصر.
- "المعجم الوسيط". (2004). الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر
- المملكة الأردنية الهاشمية. (2022). المسودة النهائية الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030-2021.

صندوق النقد العربي. (2023) تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" متضمناً توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2023-2024، 18.

عبد المعطي، أميرة محمود؛ غزي، رباب وديع عبد السميع؛ حوامدة، محمد أحمد؛ قاسم، محمود مكرم. (2022). الاحتياجات الإرشادية لمزارعي نبات الجريبيرا في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 13(12)، ص ص222-224، مصر.

References

- Abdel-Moati, A. M., Ghazi, R. W. A.S., Hawamdeh, M. A., Qasim, M. M. (2022). Needs Extension for Gerbera Growers in the Hashemite Kingdom of Jordan. Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, Faculty of Agriculture, Mansoura University, 13(12), Egypt, pp. 222-224.
- Abu Al-Kishk, S. A. (2023). Health Services Provided by Municipalities in the Hashemite Kingdom of Jordan. Journal of Humanities and Natural Sciences, 4(2), Sudan.
- Abu Awida, T. (2022). The Role of Local Administration in Environmental Protection under Sustainable Local Development Projects: A Case Study of the Muwaqqar Municipality, Arab Journal of Scientific Publishing, 50.
- Al-Awisat, N. A. (2024). "Municipalities and Their Role in Food Control in Jordan." Journal of Humanities and Natural Sciences, Ministry of Local Administration, Greater Karak Municipality, Jordan, Volume 5, Issue 1.
- Al-Ghazali, I. M. (2013). "Jordanian Agricultural Extension Sector Plan 2024-2030." Series Journal on Development Issues in Arab Countries, 21, P.18, Kuwait.
- Al-Qablawi, M. A. R., Abdul Jalil, S. S. (2020). An Analytical Study of Arab Food Security and the Possibilities for Achieving It, Egyptian Journal of Agricultural Economics, 30(3), Egypt.
- "Al-Mu'jam Al-Wasit." 2004. Fourth Edition, Al-Shorouk International Library, Egypt.
- Arab Monetary Fund. 2023. "Arab Economic Prospects" Report, Including Forecasts of Economic Performance for Arab Countries for the Years 2023-2024, Issue 18.
- FAO (2020). FAOSTAT Database, in FAOSTAT Database.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2015). Rome Declaration on Food Security, World Food Summit, Rome, Italy.
- Hashemite Kingdom of Jordan, 2021, Final Draft of the National Food Security Strategy 2021-2030.

The Impact of Agricultural Extension in Supporting Food Security Policies in the Capital Governorate of Amman in the Hashemite Kingdom of Jordan

Radi A. Tarawneh¹ and Mawia O. Al-Mufti²

¹Department of Economics, Faculty of Agriculture, Jerash University, 26150, Jerash City, Jordan.

²Advisor to the Ministry of Agriculture, Jordan.

*Corresponding author e-mail: radi.amtarawneh@yahoo.com

DOI: 10.21608/AJAS.2025.388807.1490

© Faculty of Agriculture, Assiut University

Abstract

This research aimed to identify the role of agricultural extension in supporting food security policies in the capital, Jordan. This research was conducted at the Directorate of Agriculture of the Governorate. Data was collected using a questionnaire and personal interviews from a regular, deliberate sample of agricultural specialists and administrators at the Agriculture Directorate in Amman. The sample consisted of 60 individuals during the period from October to December 2024. Frequencies, percentages, relative weights, and Pearson's correlation coefficient were used as statistical analysis tools to extract the research results. The most important results are summarized as follows:

Regarding age groups, the results showed that agricultural specialists were most likely to be in the 31-40 age group, while administrators were in the 20-30 age group. Regarding educational qualifications, the results showed that 56.6% of agricultural specialists were university graduates, while 53.3% of administrators had an intermediate education level. Regarding the length of experience in agricultural extension work, the results indicated that 40.0% of farming specialists had between 2 and 12 years of experience, while 50.0% of administrators had between 13 and 21 years of experience. Regarding the type of training courses received by agricultural specialists, 33.4% and 36.6% of farming specialists attended courses on food safety and hygiene, respectively. 30.0% of administrators participated in the same courses. 40%. This indicates the state's interest in food security for its citizens, as evidenced by the provision of these courses. The study recommends working to open agricultural channels that focus on food security.

Keywords: *Agricultural Extension, Food security, Policies.*
